تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري

Fluctuations in oil prices, Which alternatives for the Algerian economy ?

ط.د/ فوقة فاطمة - جامعة "حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر.
Fatimafouka1@gmail.com
ط.د/ مرقوم كلثوم – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر.
k_mergoum@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات، وهو ما يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية، وهو ما يؤثر على السياسة الاقتصادية داخل الدولة لان عوائد الجباية البترولية تعتبر المصدر الاساسي لتمويل مشاريع التنمية.

الصدمة النفطية الحالية ورغم انعكاساتها السلبية، يمكن ان تعتبر فرصة حقيقية لفك تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، فهي مطالبة بتنويع اقتصادها في ظل الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها، ويكون ذلك من خلال تشجيع قطاعي الزراعة والتصنيع بالإضافة الى تنمية السياحة والطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، موازنة عامة، بدائل اقتصادية.

Abstract:

The Algerian economy is one of the rentier economies that depend on hydrocarbon revenues, that's what makes the trade balance extremely sensitive to the changes in oil prices,this also affect the economic policy in the country, because the oil revenue is the main source of funding for development projects.

The current oil price shock, despite its negative impacts, may considered as a real opportunity for Algeria to diversify the local economy, especially with the natural and human resources available, and that's by encouraging agriculture and manufacturing, as well as tourism and renewable energies.

key words: oil price, public budget, Economic alternatives.

Jel classification : Q40**,** H61, Q15.

المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بصورة مطلقة على المحروقات، وهذا الارتباط الشديد جعل الجزائر من أكثر الدول تأثرا بتقلبات اسعار المواد الطاقوية، وفي ظل التراجع أو الانهيار الذي تشهده اسعار النفط في الاسواق العالمية انطلاقا من جوان 2014 تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر سواء الطبيعية، المالية أو البشرية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المعالج فالاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري يعد السبب الرئيسي لمختلف الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والانهيار الحالي لأسعار النفط عزز الحاجة الى التنويع في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

أهداف البحث: يهدف البحث أساسا إلى توضيح واقع الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بعوائد المحروقات، بالإضافة إلى ابراز الإمكانيات المتاحة التي يمكن استغلالها لفك التبعية المطلقة للاقتصاد الوطني.

وبناء على ما سبق تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الاشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار الصدمة النفطية فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته للمحروقات؟

وتتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المراحل التالية:

- ✓ المحور الأول: تقلبات أسعار النفط والصدمة الحالية؛
- ✓ المحور الثاني: تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات؛
- ✓ المحور الثالث: تنويع الاقتصاد الجزائري كأداة للتغلب على تقلبات أسعار المحروقات.

أولا: تقلبات أسعار النفط والصدمة الحالية

1-تقلبات أسعار النفط (1861-2014)

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية الرئيسية في العالم سواء السياسية، الاقتصادية أو غيرها. ويمكن ابراز تطور أسعار النفط منذ اكتشافه وبداية استخدامه وحتى 2014 من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: تطور أسعار النفط في العالم (1861-2014)

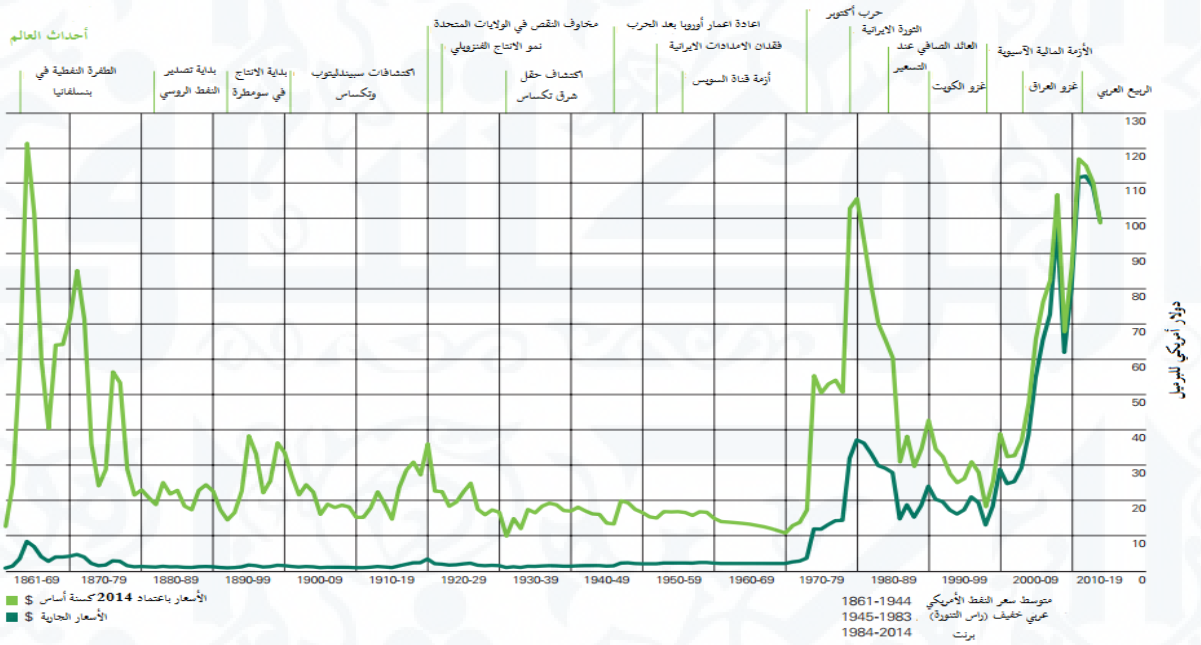

المصدر: BPstats, BP Statistical Review of World Energy, 64th édition, UK, June 2015 , p15

الملاحظ من الشكل هو أن أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية المتمثلة في قوى العرض والطلب، وعوامل أخرى كالحروب مثلا، ويمكن ابراز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط:

-المرحلة الاولى (1861-1883): تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة، فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه وبهذا ارتفع سعره ليصل سنة 1864 الى حدود 8.06 دولار وهو ما يعادل حسب ارقام 2014 اكثر من 120 دولار وهو أعلى سعر وصل له سعر البرميل، وهذا راجع دائما لكون النفط مصدر طاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقلة المعروض منها هوما ساهم في هذا الارتفاع في سعر البرميل.

-المرحلة الثانية (1883-1972): شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي في أسعار النفط حيث نجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوحت أسعار البرميل بين 0.55 و 2 دولار، وهذا رغم مختلف الاحداث التي وقعت فيها واهمها الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) وكذا أزمة الكساد الكبير ،1929 والتي نلاحظ عندها انخفاض بسيط في الأسعار.

-المرحلة الثالثة (1973-2014): تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد في الأسعار حيث أدخلت الابعاد السياسية الى سوق النفط، فانطلاقا من أزمة حظر البترول سنة 1973، نجد أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من 2.48 دولار سنة 1972 الى 11.58دولار سنة 1974 أي بارتفاع قارب 370%، ورغم اعلان نهاية الحظر سنة 1974 الا ان الأسعار واصلت ارتفاعها، وتبع ذلك حرب الـ 6 أكتوبر والثورة الإيرانية، وهو ما جعل سعر البرميل يصل سنة 1980 الى مستويات قياسية ببلوغه 36.83دولار، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى بانهيار الثمانينات وذلك رغم ان منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الايرانية وغزو العراق للكويت الا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط، وانطلاقا من سنة 2001 شهدت الأسعار ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 24.4دولار سنة 2001 الى 115.22دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب الـ 372% في ظرف 13 سنة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها العوامل السياسية أهمها أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط، بالإضافة الى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري، وارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للارتفاع وبالتالي ارتفاع الأسعار.

2- الصدمة النفطية لسنة 2014

شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 انخفاضا حادا، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور اسعار النفط (جوان 2014 -مارس 2016)

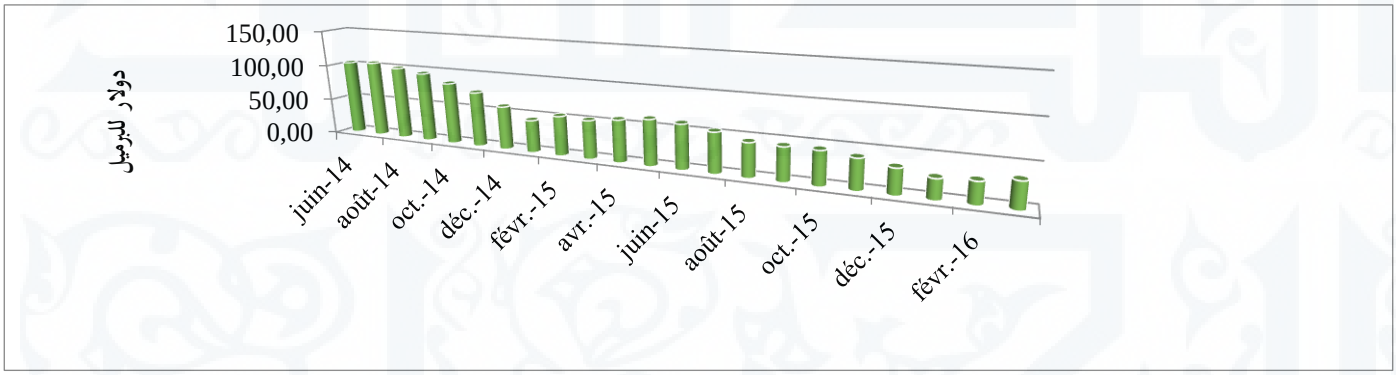

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على ارقام منظمة أوبك

الملاحظ هو استمرار انخفاض السعر ليصل الى مستويات قياسية ببلوغه حدود الـ30دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا، واجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105.6دولار ليصل في جانفي 2016 الى 26.5دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازناتها في وضعية صعبة.

ويرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب:

- **أسباب اقتصادية:** وتتمثل أساسا في وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين، وفي المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار.[1]

- **أسباب سياسية:** ارجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان[2] بعنوان "حرب المضخات"، وبنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من اجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض. ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار. أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط. هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي البلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.[3]

وعلى كل فمهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط والمتوقع أن لا تعود الى تجاوز سقف الـ 100 دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي او الصخري. لهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالة تآكل المدخرات المحققة وقت ارتفاع الأسعار لتفادي حالات الازمات الداخلية مثلما يحدث في فنزويلا التي تشهد حاليا بوادر ازمة داخلية حادة نتيجة لانخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.

ثانيا: تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

للوقوف على مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عوائد المحروقات سنتطرق الى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ثم تحليل تطور مساهمة عوائد المحروقات في تمويل الاقتصاد والموازنة العامة في الجزائر.

1-تحليل واقع الاقتصاد الجزائري

تتميز خريطة الاقتصاد الجزائري بهيمنة النشاط التجاري، حيث أفادت نتائج الإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011[4]، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الأولى بـ 528.328 مؤسسة لتمثل نسبة 55.1% من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها والبالغة 959.718 مؤسسة، ويتمركز 84% من النشاط في هذا القطاع في تجارة التجزئة والباقي مقسم بين التجارة بالجملة وتجارة السيارات والدراجات، متبوع بقطاع الخدمات الذي بـ 325.440 مؤسسة لتمثل نسبة 33.9%، حيث يحتل النقل 26% والإطعام 18.7% والخدمات الشخصية الأخرى 15.2% والاتصالات 10.2% والنشاطات القانونية والحسابية 5.4% ونشاطات الصحة البشرية 5.3% من مجموع المؤسسات، أما قطاع الصناعة فيحتل القطاع الثالث بـ 97.202 مؤسسة صناعية من بينها 23.4% في الصناعات الغذائية و8.746 مؤسسة في قطاع البناء. ومن بين المؤسسات الـ 959.718 التي تم احصاؤها (خارج القطاع الصناعي) هناك 83.5% مؤسسة متواجدة في الوسط الحضري و16.5% في الوسط الريفي. ويطغى القطاع الخاص

على النسيج الاقتصادي من خلال 920.307 مؤسسة (96%) مقابل 2.4% في القطاع العام في حين تمثل المؤسسات المختلطة والأجنبية 1.7% من مجموع المؤسسات.[5]

2- تطور مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة

تعتبر الجزائر احدى الدول الريعية التي تعتمد أساسا على الجباية البترولية ويمكن ابراز مدى مساهمة هذه الجباية في إيرادات الدولة الجزائرية ووضعية الموازنة العامة للدولة من خلال الشكل الموالي:

شكل 03: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)

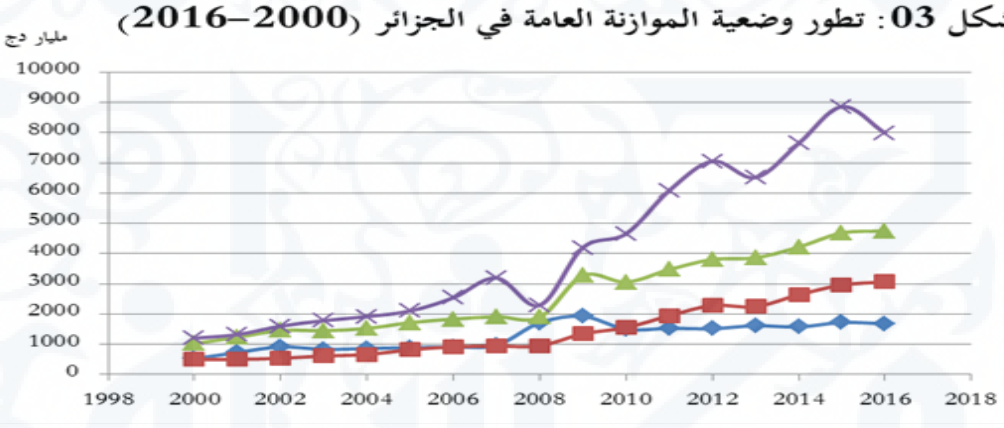

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على قوانين المالية (2000-2016)

الملاحظ من الشكل هو أن الارتفاع المستمر لعجز الموازنة الذي انتقل من (-177.8) مليار دج سنة 2002 الى (-4173.3) مليار دج سنة 2015 أي بارتفاع قدره 2247%، والذي بدا في الظهور سنة 2002، انخفض هذا العجز في سنة 2008 متزامنا مع الازمة المالية العالمية حيث حاولت الجزائر تجنب بعض الآثار السلبية لهذه الازمة، لكن انطلاقا من 2009 نجد العجز بلغ أحجاما قياسية، وهذا راجع لتوسع الدولة في الإنفاق العام وخاصة نفقات التسيير، كما زامنت هذه الفترة ارتفاع أسعار المحروقات.

من جهة أخرى نجد ان الجباية البترولية والجباية العادية مرتا بمرحلتين أساسيتين الأولى من 2000 الى 2005حيث فاقت الجباية البترولية الجباية العادية، لتصبح قيمة الجبايتين تقريبا متساوية في سنتي 2006 الى 2007، وفي مرحلة ثانية تجاوزت الجباية العادية الجباية البترولية انطلاقا من سنة 2008. ورغم هذا التجاوز الا ان تغطية عجز الموازنة المشار اليه سابقا يتم اساسا من موارد النفط، وذلك بواسطة صندوق ضبط الموارد والذي يمكن توضيح عملياته من خلال الشكل الموالي:

شكل 04: عمليات صندوق ضبط الموارد

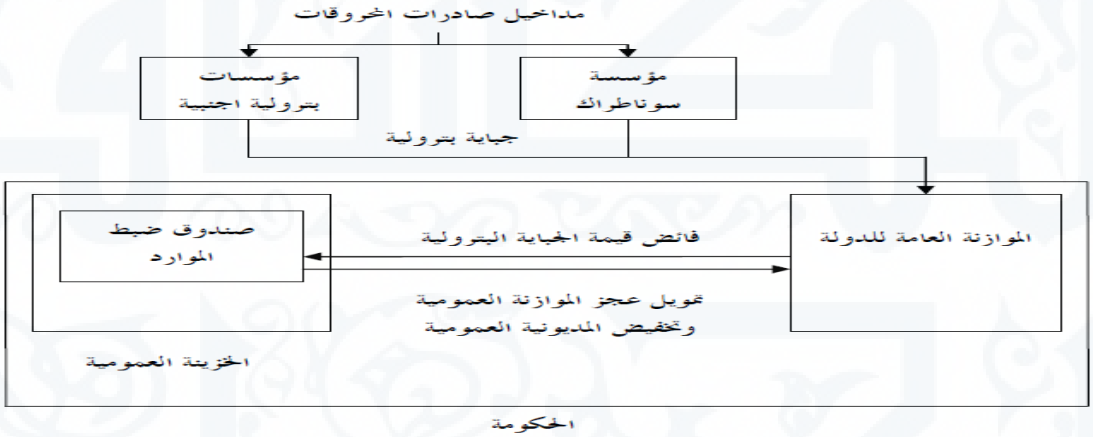

المصدر: بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 213

المستنتج من الشكل ان عوائد الجباية البترولية توجه لتمويل نفقات الموازنة العامة، مع ضرورة التقيد بالسعر المرجعي المحدد من قبل الدولة لبرميل النفط والمقدر بـ 37 دولار، وأي زيادة عن هذا السعر يوجه مباشرة لصندوق ضبط الموارد الذي يمول عجز الموازنة العامة من جهة ويخفض المديونية العمومية من جهة أخرى. ويمكن ابراز توزيع موارد الجباية البترولية في الجزائر بين الموازنة العامة وصندوق ضبط الموارد في الجدول التالي:

الجدول 03: توزيع الجباية البترولية في الجزائر (2002-2014): **(مليار دج)**

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الفعلية الإجمالي
2002	916,4	26,504	942,904
2003	836,06	448,914	1284,974
2004	862,2	623,561	1485,761
2005	899	1368,836	2267,836
2006	916	1798,001	2714,001
2007	973	1738,848	2711,848
2008	1715,4	2288,159	4003,559
2009	1927	400,674	2327,674
2010	1501,7	1318,31	2820,010
2011	1529,4	2300,32	3829,720
2012	1519,04	2535,309	4054,349
2013	1615,9	2062,23	3678,130
2014	1577,73	1812,691	3390,421

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتوقعات والتنبؤات

الملاحظ من الجدول هو ان رصيد صندوق ضبط الموارد في ارتفاع مستمر منذ 2002 الى غاية 2009 والتي شهدت انخفاض موارد هذا الصندوق نتيجة انخفاض عوائد الجباية البترولية، ارتفع بعد ذلك رصيد الصندوق سنتي 2011 و2012 لينخفض بعدها هذا الرصيد بشكل مستمر انطلاقا من 2013. وهذا راجع لانخفاض مداخيل الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول عالميا كما تمت الإشارة اليه سابقا، وهذا كان له اثر كبير على انخفاض عوائد الجباية البترولية وبالتالي رصيد ضبط الموارد، كما نجد ان ارتفاع نفقات الدولة الجزائرية خاصة في جانب نفقات التسيير كانت من اهم أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة ونتيجة لهذا انخفاض رصيد صندوق ضبط الموارد المغطي لهذا العجز.

وللإشارة ففي أفريل 2015 قدر رصيد صندوق ضبط الموارد بـ77 مليار دولار، ليصبح هذا الرصيد في نوفمبر 2015 يقدر بـ 50 مليار دولار[6]، أي في ظرف 8 أشهر خسر الصندوق أكثر من 35% من إجمالي أصوله وهو رقم كبير جدا لصندوق وضيفته الأساسية الاستقرار، وانتقل بذلك ترتيب الصندوق من المرتبة الـ 17 عالميا إلى المرتبة الـ 25 أي خسر 8 مراتب كاملة.

ثالثا: تنويع الاقتصاد الجزائري كأداة للتغلب على تقلبات اسعار النفط

رغم أن تكلفة انتاج برميل النفط في الجزائر تقدر بحوالي 20.4دولار[7] أي كل زيادة عن هذا المبلغ تعتبر إلا أنه ولتغطية النفقات العامة يجب الا تنخفض اسعار برميل النفط عن 71دولار حسب آراء بعض الخبراء، وبالتالي يتضح أن الجزائر من اكثر الدول تضررا من انهيار اسعار المحروقات، وكإجراءات استعجالية امر رئيس الجمهورية وزارتي الخارجية والمالية في ديسمبر 2014 بتخفيض مساعدات تقدم الى بعض الدول الافريقية بنسبة 50% نتيجة تراجع اسعار النفط، كما صرح بعض المختصين بان وصول سعر البرميل الى 60دولار سيقلص موارد البلاد الى النصف. وفي نفس الوقت صرح الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش ان تراجع اسعار النفط قد يجبر الحكومة على تقليص ميزانية التسيير وتخفيض الرواتب، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الاساسية.[8]

ولتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية:[9]

- اصلاح الاطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد؛
- تنمية راس المال البشري ومراكمته ليصل الى مستوى اطلاق عملية تنويع ناجحة؛
- اصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وانتاجيته لتحفيز تنمية راس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه؛
- اصلاح القطاع الخاص والعمل على خلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص العمل للمواطنين؛
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدا التصنيع من اجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.

وللوقوف على اهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري نذكر ما يلي:

1- الانتاج الزراعي: تعتبر التنمية الزراعية احد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الاهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها، فقد عرفت التنمية الزراعية على انها: كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، وتحاول الجزائر كغيرها من دول العالم تطوير قطاع الزراعة لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، ولإبراز الدور الذي لعبته مختلف السياسات التمويلية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية لقطاع الزراعة في ترقية هذا القطاع الاستراتيجي ندرج المنحى الموالي والذي يوضح تطور مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(2000-2014)

الشكل5: تطور مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2014)

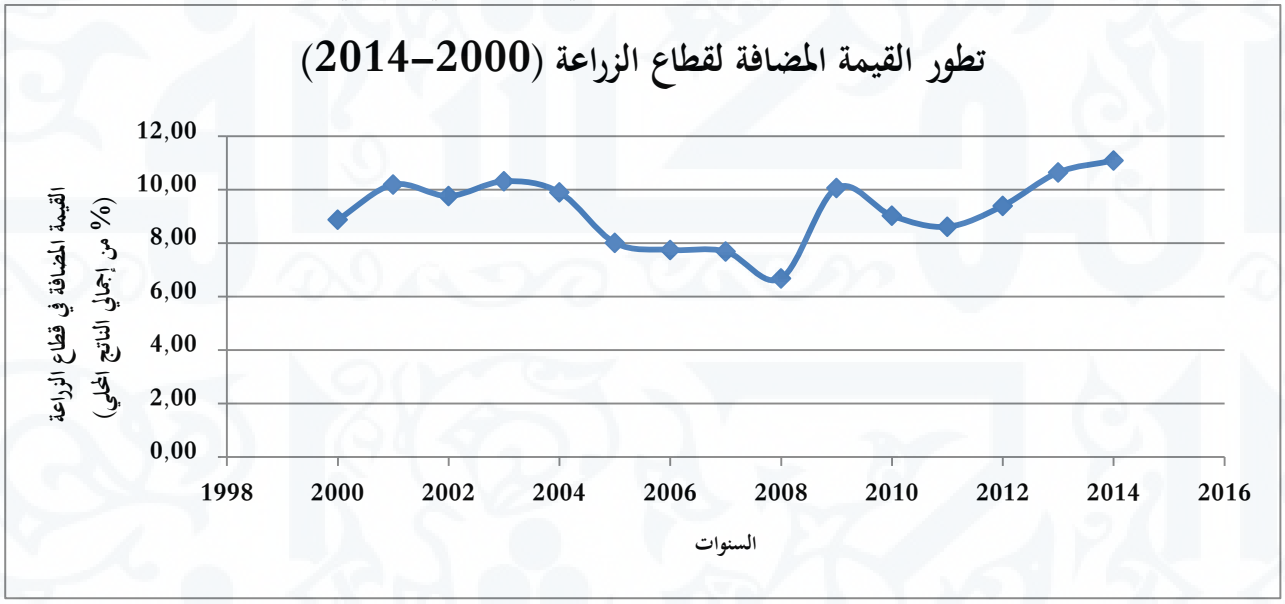

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي الخاصة بالجزائر

الملاحظ من الشكل هو ان الارقام المحققة في هذه الفترة تراوحت نسب القيم المضافة المحققة بين 6,68 % سنة 2008 كأضعف نسبة و11,09% سنة 2014 كأحسن نسبة محققة دون ان يكون هناك تفاوت او تباين كبير في هذه الفترة، الملاحظ أيضا هو التحسن المستمر خلال الفترة 2011-2014 والمقدر ب 28,6% وهو رقم جيد اذا ما تمكن القطاع من المحافظة على وتيرة النمو هذه.

وللإضافة فقط فالجزائر ومنذ الاستقلال تحاول ترقية هذا القطاع لكن الأرقام توضح أن نسبة مساهمة قيمته المضافة في الاقتصاد لم تتغير كثيرا على مدار 50 سنة، ولهذا يجب إيلاء اهتمام أكبر بهذا القطاع ويمكن اعتبار الصدمة النفطية الحالية ورغم آثارها السلبية انها فرصة لأنها أظهرت القدرات الممكن استغلالها للزراعة خاصة في الصحراء الجزائرية حيث تشكل ولاية الوادي الحدث في الفترة الأخيرة بمنتجاتها الزراعية.

2- القطاع الصناعي: تعتبر الصناعة المحرك الرئيسي للتنمية وتساهم في الجزائر بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل6: تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2014)

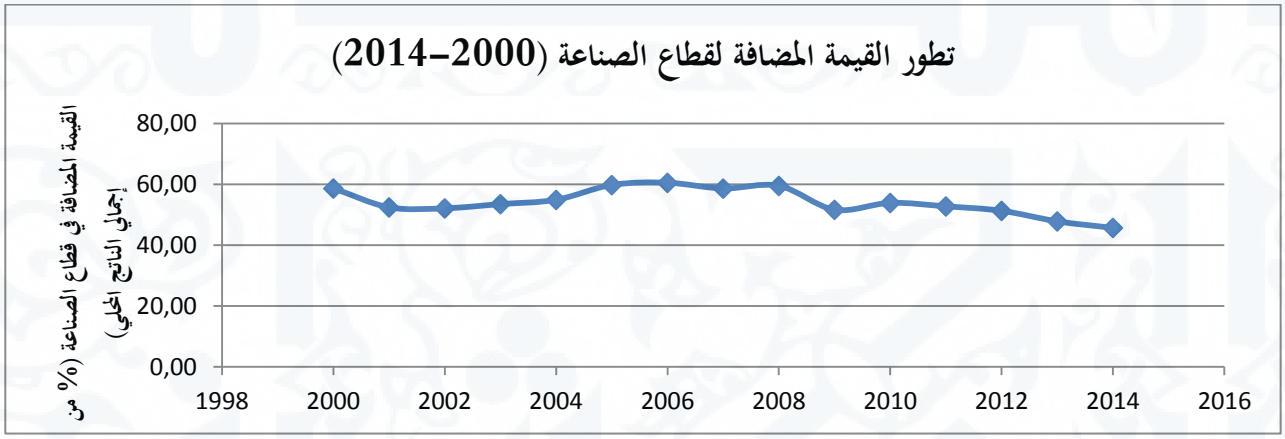

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي الخاصة بالجزائر

الملاحظ من الشكل هو أن الصناعة في الجزائر تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بنسب فاقت الـ 50% في المدة (2000-2012) لكن في السنتين 2013و 2014 نلاحظ بداية انخفاض نسب مساهمة عوائد هذا القطاع وهذا مع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والتي قدرت ب 41.55% و 43.25% لسنتي 2013 و2014 على التوالي،[10] ويتوقع ان تستمر نسب المساهمة في الانخفاض تأثرا بانخفاض أسعار المحروقات على اعتبار ان اغلب الصناعات في الجزائر تتعلق بالصناعات الاستخراجية.

3- القطاع السياحي: يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول، فهو يعتبر من اهم المصادر التي تدر ايرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، فوصلت أعداد السياح الى أكثر من 1.13 مليار سائح سنة 2014 وبهذا سجلت عوائد اجمالية بلغت 1.5 تريليون دولار وهو ما يعادل 9% من اجمالي الناتج العالمي مع توقع ان تصل اعداد السياح في آفاق 2030 حدود الـ 1.8 مليار سائح وبلوغ معدل نمو هذا القطاع حوالي 57%،[11] هذا بالإضافة الى انه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة والمقدرة بـ 9% من اليد العاملة الاجمالية. وتحتل أوروبا المرتبة الاولى عالميا في السياحة حيث وصلت اعداد السياح الى 582مليون سائح (51% عالميا) سنة 2014 بعوائد اجمالية فاقت الـ509 مليار دولار (41% عالميا) مع تصدر فرنسا القائمة بـ 83.7 مليون سائح.

وتعتبر الجزائر من اهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من اهم الاقطاب السياحية على المستوى الدولي، حيث تصنف اليونيسكو بعض الآثار على انها تراثا عالميا للبشرية، فالجزائر تتوفر على شريط ساحلي يقدر بأكثر من 1200 كم وصحراء تمتد على طول يتجاوز 2000 كم وتتربع هذه الصحراء على مساحة 2171800 كم ^{2} وتتمتع الجزائر بجمال القمم الخضراء وتطل على زرقة البحر بالإضافة الى توفرها على العديد من أماكن السياحة العلاجية المتمثلة في الحمامات المعدنية، وهذا ما يجعل الجزائر تتوفر على كل انواع السياحة. وللوقوف على واقع السياحة في الجزائر ندرج الجدول الموالي:

الجدول 4: واقع السياحة في الجزائر (2010-2013)

السنة	2010	2012	2013
العوائد (مليون دولار)	219	217	350
اعداد السياح (مليون)	2,07	2,63	2,73

UNWTO, tourism highlights,2015 Edition, p11

المصدر:

الملاحظ من الجدول هو ضعف اعداد السياح والعوائد من السياحة في الجزائر مقارنة بالأرقام المذكورة سابقا حول السياحة العالمية، و ذلك ونظرا للمشاكل العديدة التي تواجه قطاع السياحة فان المنتدى الاقتصادي العالمي صنف الجزائر في المرتبة 123 من اصل 141 دولة حسب احصائيات 2015 المتعلقة بالسياحة،[12] ، وهي مرتبة متأخرة مقارنة بالإمكانيات المتاحة والتي يرجع سببها الى تدهور القطاع السياحي الوطني، والى جملة من العوائق اهمها المشاكل الامنية واعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية بالإضافة الى تدني طاقات وخدمات الايواء في المؤسسات الفندقية.، ولهذا تحاول الجزائر جاهدة تطوير هذا القطاع واعتمدت في سبيل ذلك مشروع Horizon- 2025 بهدف تطوير الفنادق الجزائرية لضمان امتثالها المستمر للمعايير الموضوعة من طرف المنظمة العالمية للسياحة UNWTO وبالتالي تحسين تصنيفها وجذب السياح سواء المحليين او الاجانب.

4- الطاقات المتجددة: تمثل الطاقات المتجددة الطاقات التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، اي الموارد الطبيعية التي لا يمكن ان تنفذ او تزول وتتمثل اساسا في: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المياه، الطاقة المائية، المصادر البحرية، طاقة الهيدروجين، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة المستمدة من الطاقة الحيوية والايثانول والطاقة النووية، وتمتاز هذه الطاقات بانها غير ملوثة وغير ناضبة.

وتنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الاحفورية، ولتنفيذ وتحقيق مخططها وأهدافها المحددة، شرعت الحكومة بإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع واطلاق مشاريع هامة، أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة اما عن اهداف هذا البرنامج فيمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

شكل 07 :أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 22 جيغاواط في آفاق 2030

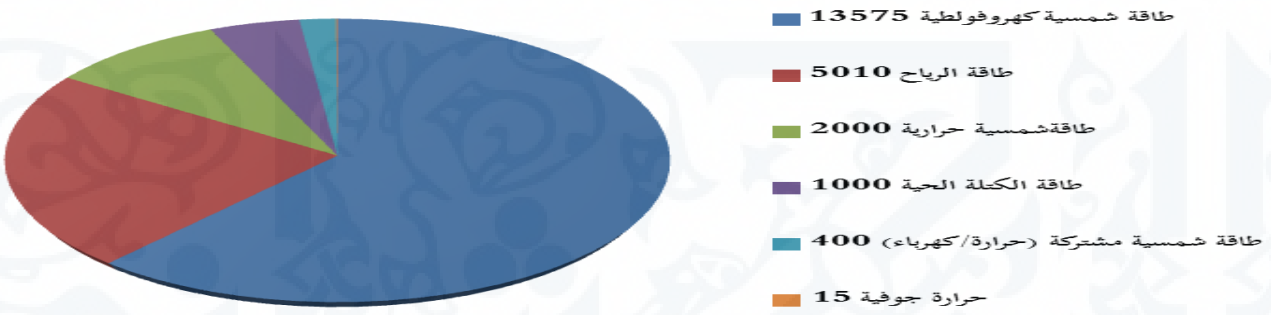

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الطاعات المتجددة.

نلاحظ من الشكل ان الطاقة الشمسية الكهروضوئية تأخذ حصة الأسد في هذا البرنامج مع غياب طاقة المياه، وانطلاقا من الشكل فالجزائر تنوي الاستفادة من جميع الطاقات المتجددة (ماعدا الطاقة المائية نظرا لقلة الموارد المائية)كما انها تنوي تطوير هذه الطاقات خلال الفترة 2011-2030 نحو 22000 ميغاواط في افق 2030 أي ما يعادل 40% من انتاج اجمالي الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر الى تصدير 10000 ميغاواط من 22000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين في حين توجه 12000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.[13]

ويمكن ابراز اهم المشاريع التي قامت بها الجزائر للاستفادة من هذه الطاقات من خلال الجدول الموالي:

الجدول 05: أهم مشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

المشروع	الموقع	الشراكة	التكلفة	القدرة
محطة هجينة للطاقة الشمسية/الغاز	حاسي الرمل	شراكة جزائرية/اسبانية NEAL/ABENER	315 مليون اورو	150 ميغاواط
اول حضيرة لطاقة الرياح	قصر كبرتن ادرار	الشركة الفرنسية Vergnet	13.56 مليون اورو	10ميغاواط
مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الالواح الشمسية	المنطقة الصناعية الرويبة	SPA/EPE فرع سونالغاز	42000 مليون دج	41800 واط/سنة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
- البوابة الوطنية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها

حسب هذا الجدول فان الجزائر تعتمد في استغلالها للطاقات المتجددة على الشراكة مع المؤسسات الاجنبية، كما تختلف تكلفة انتاج كل مشروع حسب القدرة المتوقع انتاجها منه، فاهم مشروع انشاء او بناء محطة هجينة للطاقة الشمسية والمتوقع ان ينتج 150 ميغاواط بتكلفة تقدر بـ 315 مليون اورو، كما ان الجدول يوضح اهم المشاريع التي انطلق في انشائها، وبالإضافة اليه نجد مشاريع أخرى قيد الدراسة

اهمها ديزرتيك الذي يواجه العديد من المشاكل سواء في الجزائر اوفي اوروبا.

الخاتمة: انهيار اسعار المحروقات التي تشهده حاليا الاسواق العالمية استدعى ضرورة العمل على فك الارتباط المطلق للاقتصاد بالمحروقات وتشجيع القطاعات المنتجة الاخرى كالزراعة والسياحة في ظل الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر بصفتها اكبر بلد في افريقيا والعالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وعاشر بلد في العالم من حيث المساحة، ويكون هذا التنويع من خلال تنمية قطاع الزراعة المسؤول عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي، بالإضافة الى تطوير الصناعة والتصنيع بعيدا عن الصناعات الاستخراجية لتقوية المزايا التنافسية للمؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، والاهتمام بقطاعي السياحة والطاقات المتجددة نظرا لفوائد هاذين القطاعين سواء من ناحية العوائد اومن ناحية المحافظة على البيئة، فيمكن ان تعتبر هذه الصدمة الدافع الفعلي لتنويع الاقتصاد.

النتائج:

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، والتي تنعكس مباشرة في أحجام الطلب والعرض العالميين؛
- ان التقلبات في أسعار المحروقات ليس بالأمر الجديد، لكن الانهيار الحالي له خصوصية، فالخبراء توقعوا أن تستمر الأسعار عند مستويات منخفضة نظرا لتوفر البدائل التي كانت غائبة في الماضي؛
- تعتبر عوائد المحروقات ممول أساسي للموازنة العامة والاقتصاد الوطني الجزائري، سواء بصورة مباشرة كجباية بترولية أو بصورة غير مباشرة عبر صندوق ضبط الموارد ؛
- تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات الطبيعية، البشرية وحتى المالية (خاصة في الفترة الأخيرة)، مما يؤهلها لأن تكون قطبا اقتصاديا هاما، الا أن واقع مساهمة هذه الإمكانيات كقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يبقى دون المستوى المطلوب منها لتحقيق تنمية اقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات؛
- فك التبعية الاقتصادية للمحروقات يبقى هدف الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن هذه التبعية تبقى قائمة رغم تعرضها للعديد من الأزمات الاقتصادية جراء تقلبات أسعار النفط فالهدف والمكانيات والوسائل موجودة يبقى فقط التطبيق الفعلي لفك التبعية وتدعيم القطاعات المنتجة.

المراجع والهوامش:

[1] سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) واهم العوامل المؤثرة فيها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015، الجزائر، ص10

[2] Thomas L. Friedman, a Pump War? ,The New York Times, USA, October, 14, 2014

[3] محمد الرميحي، اوهام اسباب انخفاض اسعار النفط، العربية. نت، مقال منشور بتاريخ: 2014/12/30، متوفر على http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/12/20html، تاريخ الاطلاع: 2015/03/03.

[4] الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1963-2011

[5] طارق أبو مازن قندوز، تشخيص مؤشر سياسة التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2011، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي إبراهيم، الجزائر)

[6] معهد صناديق الثروة السيادية ، متوفر على: http://www.swfinstitute.org/fund-rankings/، تاريخ الاطلاع: 2015/11/27

[7] Public investment bank, PublicInvest Research Sector Update, oil and gas, january 2015, p2

[8] اميمة احمد، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، الجزيرة .نت، مقال منشور بتاريخ: 2014/12/13، متوفر على: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12/ ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04

[9] خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اوت 2015، ص ص، 2-3.

[10] ارقام البنك الدولي الخاصة بالجزائر (ارقام ديسمبر 2015)

[11] UNWTO, tourism highlights,2015 Edition, p2

[12] تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015 متوفر على،
http://reports.weforum.org/travel-and-tourism-competitiveness-report-2015/index-results-the-travel-tourism-competitiveness-index-ranking-2015/ تاريخ الاطلاع: 2016/03/03

[13] البوابة الوطنية للطاقات المتجددة،
https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article882